

تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (٢٠١١-٢٠٢٠)

الباحث : محمد عبد فهد العلي . ا. م. د نعيم صباح جراح

جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص:

الهدف من البحث تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية ومعرفة العلاقة بينهما لبعض المصارف التجارية الخاصة في العراق، نظرا لأهمية المصارف التجارية ولكونها تمثل قلب النظام المالي وما تتعرض له من مخاطر ومن أهمها المخاطر الائتمانية، إذ قد تكون هذه المصارف هي أحد الأسباب المباشرة أو غير المباشر في حدوث الأزمات المالية. تم إجراء التحليل المالي للبيانات السنوية الخاصة بعينة الدراسة والمكونة من (10) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من 2011-2020، بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية، باستخدام نسب التحليل المالي المتمثلة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات وهذه النسب تمثل هيكل رأس المال، أما مؤشرات المخاطر الائتمانية فقد تمثلت بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض وكذلك نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وتوصل إلى أن هنالك علاقة عكسية لهيكل رأس المال إذا كان متمثلاً بحقوق الملكية (التمويل الذاتي) والمخاطر الائتمانية، وكذلك وجود علاقة عكسية لهيكل رأس المال متمثلاً بالديون (التمويل غير الذاتي) والمخاطر الائتمانية. الكلمات الافتتاحية: هيكل رأس المال، المخاطر الائتمانية، حقوق الملكية، رأس المال المقترض، المصارف التجارية

Analysis of capital structure indicators and credit risk for a sample of Iraqi private commercial banks

Dr. Naim Sabah Jarrah

Mohammed Abd Fahd Al_ali

University of Basra - College of Administration and Economics -
Department of Banking and Financial Sciences

Abstract:

The aim of the research is to analyze the capital structure indicators and credit risks and to know the relationship between them for some private commercial banks in Iraq, given the importance of commercial banks as they represent the heart of the financial system and the risks they are exposed to, the most important of which are credit risks, as these banks may be one of the direct or third reasons Direct in the occurrence of financial crises. As the financial analysis of the annual data of the study sample consisting of (10) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from 2011-2020 was conducted, based on the annual reports of commercial banks, using the financial analysis ratios represented by the ratio of equity to total assets, and the ratio of total Debt to total assets and these ratios represent the capital structure. As for the credit risk indicators, it was represented by the allowance for doubtful debts to total loans, as well as the ratio of non-performing loans to total loans, and it was found that there is an inverse relationship to the capital structure if it is represented by property rights (self-financing). and credit risk, as well as the existence of an inverse relationship to the capital structure represented by debt (non-self-financing) and credit risk.

Keywords: Capital Structure, Credit Risk, Property Rights, Borrowed Capital, Commercial Banks

المقدمة:

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية، التي يستند إليها النظام المالي لأي بلد نظرا للدور الذي تمثله في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية وتحريك عجلة النمو إلى الأمام، إذ تعد المصارف التجارية الوعاء الذي تتجمع فيه الأموال الفائضة ليعاد توجيهها إلى أصحاب الحاجات في العديد من المجالات، ولكي تتمكن المصارف التجارية من ممارسة نشاطها بفعالية وتضمن بقاءها واستمرارها في السوق المصرفية، يجب أن يتوفر لديها موارد كافية ومتنوعة وعدم تعرضها للمخاطر التي تؤدي إلى فشل هذه المصارف. وقرار التمويل يعد من أصعب القرارات المالية وأهمها خاصة على مستوى المصارف التجارية، إذ يقوم بإرساء مجموعة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها ويعمل نوع من التركيب المالي بهدف توجيه مختلف الموارد المالية إلى استخدامات ذات عوائد مالية، وهذا الأمر الذي يجعله معرضا لكثير من المخاطر ومن بين كل هذه المخاطر تبرز دائما المخاطر الائتمانية لما لها من أثر بالغ في حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف على اختلاف أنواعها وأحجامها ومجالات عملها. ونتيجة لذلك فإنه من الضروري تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية فضلا عن المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي تترتب عن هذه المخاطر الائتمانية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال: ما العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية؟ وما مدى إمكانية استعمال معايير كفاية رأس المال في تغطية هذه المخاطر لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

أهمية البحث:

- 1- معرفة مدى قدرة المصرف على تغطية المخاطر الائتمانية من خلال هيكل رأسماله.
- 2- معرفة العلاقة بين تركيبة هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها النشاط المصرفي.

أهداف البحث:

- ١- تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة.
- 2 - التعرف على تركيبة هيكل رأس المال للمصارف التجارية والمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.
- 3 - تقديم مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف التجارية العراقية وتخفيض آثارها أو الحد منها لغرض تحقيق الاستقرار المصرفي وكسب ثقة الزبائن.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها لا توجد علاقة لهيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية للمصارف التجارية.

الحدود الزمانية للدراسة

اعتمد البحث على المدة (2011 - 2020) لكونها أقصى مدة تمكن الباحث من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

مجتمع وعينة الدراسة

عينة مكونة من (١٠) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والموضحة في الجدول (١):

الجدول (١) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	رأس مال التأسيس	سنة التأسيس
1	مصرف بغداد	BBOB	10 0 ملايين دينار	1992
2	المصرف التجاري العراقي	BCOI	15 0 ملايين دينار	1992
3	المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	BIME	40 0 ملايين دينار	1993
4	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	10 0 ملايين دينار	1993
5	مصرف المتحد للاستثمار	BUND	1 مليار دينار	1994
6	المصرف الأهلي العراقي	BNOI	40 0 ملايين دينار	1995
7	مصرف الائتمان العراقي	BROI	2 00 مليون دينار	1998
8	مصرف سومر التجاري	BSUC	40 0 ملايين دينار	1999
9	مصرف الخليج التجاري	BGUC	60 0 ملايين دينار	1999
10	مصرف الموصل للتمويل والاستثمار	BMFI	1 مليار دينار	2001
11	مصرف آشور الدولي للاستثمار	BASH	25 مليار دينار	2005
12	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	55 مليار دينار	2005

المبحث الأول: هيكل رأس المال (Capital Structure)

أولاً: مفهوم هيكل رأس المال (Capital Structure Concept)

عرف هيكل رأس المال بأنه التمويل الذاتي الدائم والاقتراض الطويل الأجل لمنشأة الأعمال ويشمل كلا من التمويل المقترض والممتلك في تمويل أنشطة المصرف أو المؤسسة Emery & Finnerty، (1997:463).
أو هو التمويل الدائم للشركة الذي يتكون من القروض طويلة الأجل، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة، ويستبعد منه جميع مصادر التمويل قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس يعد هيكل رأس المال جزءاً لا يتجزأ من الهيكل التمويلي (الحناوي،:2004 : 324).

ثانياً: مكونات هيكل رأس المال (Capital Structure Components)

ينشأ هيكل رأس المال الذي تحصل عليه المؤسسة والذي من خلاله تقوم بعملياتها الحالية والمستقبلية من مصدرين هما التمويل الممتلك (التمويل الذاتي) والتمويل المقترض (التمويل غير ذاتي) أو من الاثنين معا ولهما معايير مختلفة بالاعتماد على العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر في هيكل رأس المال في المؤسسة الذي يشكل مجموعة من مصادر التمويل طويلة الأجل كالقروض والأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والأرباح المحتجزة، وتكون على شكل نسب حقوق الملكية والقروض (Damodaran, 2007:1).
ويمكن تصنيف مكونات هيكل رأس المال إلى أدوات ملكية (الأسهم العادية، والأسهم الممتازة. الأرباح المحتجزة) وأدوات دين (قرض رأس المال على المدى الطويل) (Gitman, 2013:526).

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الانتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

1 - حقوق الملكية (Property Rights): هي أحد مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة وتمثل الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة المالية في القدرة على الاقتراض والحصول على التمويل، وحقوق الملكية يمكن أن توفر مجموعة من الفوائد للمؤسسة ومن هذه الفوائد الاستثمار الدائم وجزء من الاستثمار طويل الأجل وكذلك يعد بمثابة حماية للدائنين من أجل الوفاء بالدين، وان حقوق الملكية تنشأ من خلال إصدار الأسهم العادية والأسهم الممتازة وكذلك من احتجاز الأرباح، وتصف هذه المصادر بأنشطتها الدائمة لذلك تعد مصادر طويلة الأجل التي يمكن من خلالها الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل وتغطية الاحتياجات المالية طويلة الأجل. ومن أبرز مكونات حقوق الملكية (Gitman, 2013:522).

أ - الأسهم العادية (Common Stocks): هي تلك الأوراق المالية التي تعطي حاملها حقوقاً متساوية دون تمييز وتمثل الشكل الرئيس للملكية في المؤسسة المالية، والسهم هو عبارة عن صك ملكية يعطي لحامله الحق في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، وليس لهذه الأسهم تاريخ استحقاق محدد، ويعد الشكل الرئيس الذي يتم الاعتماد عليه في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسات لتمويل أنشطتها المختلفة (Fabozzi&Peterson, 2003:30).

ب - الأسهم الممتازة (Preferred Stocks): هي أوراق مالية ليس لها أجل استحقاق مثل الأسهم العادية ولكن تختلف عنها بعدة مميزات منها الأولوية في الحصول على الأرباح عند توزيعها واسترداد قيمة السهم عند التصفية Van (Horne&Wachowicz, 2009:534).

ج - الأرباح المحتجزة (Retained Earnings): تعد الأرباح المحتجزة من مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية للمؤسسة المالية، وهي جزء من حقوق الملكية والمتبقي من

الأرباح التي حققتها الشركة ولم تقم بتوزيعها على المساهمين والذي قررت الاحتفاظ به وإعادة استثماره في ما بعد (النجار، ٢٠٠٧، ٤٩٣).

2 - رأس المال المقترض (Borrowed Capital): يعد هو رأس المال الذي تم جمعه عن طريق القروض أو الائتمان ويوجد أنواع مختلفة من رأس المال المقترض هي: (Adeyemi&Obob, 2011:133)

أ - السندات (Bonds): هي عقد أو اتفاق بين الشركة المصدرة (المقترض) وبين المستثمر (المقرض) ويقوم الأخير بتقديم مبلغ من المال للمقترض ويتعهد المقترض برد أصل المبلغ مع الفوائد المستحقة حسب التاريخ المتفق عليه Van Horne (&Wachowicz, 2009:528). ويمكن أن تصدر السندات من قبل الشركات، والحكومات، والشركات المالية المختصة وتعتبر من مصادر التمويل طويل الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال.

ب - القرض لأجل (Term Loan): يمكن حصول المؤسسات على قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من المصارف أو المؤسسات المالية، وتقوم هذه المصارف أو المؤسسات المالية بتقديم القروض التي يتم تسديدها على شكل أقساط مقابل ضمانات تحصل عليها من الجهة المقترضة (Adeyemi&Obob, 2011:133).

ثالثاً: محددات هيكل رأس المال (Capital Structure Determinants)

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في اختيار هيكل رأس المال الشركة أو المؤسسة المالية ومنها:

1 - الملموسة (Tangibility): هناك ارتباط إيجابي بين الموجودات الملموسة والرافعة المالية*، ويمكن استخدام الموجودات الملموسة كضمان في حالة الاقتراض الخارجي وتبين أن الشركات أو المؤسسات التي لديها نسبة كبيرة من الموجودات الملموسة

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

يساعدها في الحصول على القروض المصرفية وبسعر فائدة منخفض وكذلك تحد من المخاطر التي تواجه المقرضين، أما الشركات التي تكون أصولها الملموسة أقل من أصولها غير الملموسة فيجعلها تواجه ارتفاعاً أكثر في تكاليف رأس المال (Bas, 2012:47).

2- معدل الضريبة (Tax Rate): هناك تنوع ما في تأثيرات الضريبة على الرافعة المالية*، لأن فوائد القروض تعد جزءاً من المصاريف التي تخصم من الإيرادات الخاضعة للضريبة مما يولد وفورات ضريبية للمنشأة وبما أن هناك علاقة بين وفورات الضريبة ومعدل الضريبة وهي علاقة طردية، فهذا سيجعل السلطات الضريبية تفرض ضرائب عالية على الأموال المقترضة وبالتالي كلما ارتفعت هذه الضريبة كان اتجاه الشركة إلى الاعتماد على المديونية (Jensen & Hay, 2013:25).

الرافعة المالية*: هي الاستخدام للتمويل المقترض في الهيكل المالي بما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية أو هي نسبة الاقتراض التي يتحول عندها اتجاه المعدل الموزون لكلفة رأس المال نحو الارتفاع. (العامري، ١٧٢، ٢٠١٠)

3 - الحجم (The size): يتفق الكثير من الدراسات على أن هناك ارتباطاً ايجابياً بين الحجم والرافعة المالية من جهة، أو قد يرتبط حجم الشركة ارتباطاً عكسياً لاحتمال الافلاس من جهة أخرى. المؤسسات المالية أو الشركات ذات الحجم الكبير تكون أكثر تنوعاً وتدفقها النقدي أكثر استقراراً وهذا ما يجعل احتمال افلاسها صغيراً مقارنة بالمؤسسات أو الشركات الصغيرة، وبينت العديد من الدراسات أن المؤسسات ذات الحجم الكبير تفضل اصدار الديون طويلة الأجل على عكس الشركات الصغيرة التي تركز على الديون القصيرة الأجل في تمويل مشاريعها. وكذلك المؤسسات والشركات الكبيرة تتحمل كلفة منخفضة عند اصدار الديون والاسهم مقارنة مع الشركات الصغيرة

ويعود السبب في ذلك الى الاستفادة من وفورات الحجم والقدرة على التفاوض مع الدائنين (Ramlall,2009:86)

4 - السيولة (Liquidity): حسب نظرية الالتقاط تفضل الشركات التمويل الداخلي على التمويل الخارجي وهذا يرجح الاحتفاظ بالاحتياطي السائل من الأرباح المحتجزة إذا كانت هذه الأصول السائلة كافية للاستثمارات فإن ذلك يعني أن الشركات لم تكن بحاجة إلى التمويل الخارجي، ويتوقع أن تكون العلاقة سلبية بين السيولة والرافعة المالية (Irfan, 2011:25).

5 - التدرج الائتماني (Credit grading): الشركات ذات التصنيف الائتماني العالي تستخدم ديونا أكثر والقليل من الأسهم بحسب توقع نظرية الالتقاط، وهذا يعني أن العلاقة بين التصنيف الائتماني والرافعة المالية تكون سلبية ومن جهة أخرى الشركات التي يكون فيها التصنيف الائتماني منخفضاً ستواجه أقل درجة من التباين في المعلومات وهذا يؤدي إلى استخدام ديون أقل ومزيد من الأسهم، لكون الشركات ذات التصنيف الائتماني من المتوقع سهولة وصولها إلى سوق السندات (السرياوي، 30: 2014).

رابعا: طرق قياس هيكل رأس المال (Methods for measuring structure capital)

يمكن التعبير عن هيكل رأس المال بمجموعة من المؤشرات أو النسب المالية، التي تستخدم كأداة لتقييم قدرة المصارف التجارية على الوفاء بالتزاماتها، ومنها:

1 - مؤشر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (ETA): تشير هذه النسبة إلى نسبة مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاطات المصرف الاستثمارية (الموجودات) كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية

تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

من مجموع الأصول في حالة تصفية المصرف، وأيضاً تشير إلى مدى مساهمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في تمويل نشاط المصارف التجارية (Hainaut et al, 2018:23) والمعادلة التالية توضح مؤشر قياس هيكل رأس المال:

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

٢- مؤشر نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (LTA): تستخدم هذه النسبة كأداة لتقييم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بالوقت المحدد، وتعد هذه النسبة من أكثر النسب استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمصرف التجاري، وتحدد هذه النسبة مقدار الديون لكل دينار من إجمالي أصول المصرف التجاري كما أن هذه النسبة تعد مؤشراً لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها المصرف التجاري في المستقبل من حيث عبء الديون، فإذا كانت النسبة أكبر من 100 % فإن هذا يشير إلى أن مديونية المصرف التجاري أكبر من إجمالي أصوله المملوكة وهذا يعني أن المصرف التجاري سيواجه مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته وبصفه خاصة الالتزامات الطويلة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن ذلك يشير إلى أن المصرف التجاري يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي وليس على الديون (Gropp et al, 2018:89) والمعادلة التالية توضح نسبة قياس هيكل رأسي المال على وفق هذا المؤشر:

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

3 - مؤشرات نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD): تعبر هذه النسبة عن إجمالي حقوق المالكين من مجموع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية، أو بمعنى آخر مدى مساهمة حقوق الملكية إلى الودائع في تمويل نشاط المصرف التجاري والمعادلة التالية توضح مؤشر قياس هيكل رأس المال حسب هذا المؤشر (Gambacorta&Shin, 2016:45).

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100$$

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية Credit Risk

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية (The concept of Credit Risk)

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد وعدم الوفاء بالالتزامات بموجب شروط العقد وبالتالي تتسبب في خسارة أصحاب الدين ، (Spuchlakova et al, 2015:676) وتتشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء المؤسسات المالية إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرة استرجاع حقوقها (سواء أكانت قرصاً أم غيره) والسبب هو عدم قدرة المقرض على الوفاء باسترجاع أصل القرض والفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو قد تتوفر عنده القدرة على السداد لكن لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر (المماثلة مثلاً) (قندوز، 2020:20).

ثانياً: أنواع المخاطر الائتمانية (The Types of Credit Risk)

تتضمن المخاطر الائتمانية ثلاثة أنواع رئيسة والتي تمثل بمخاطر التخلف عن السداد، ومخاطر خفض التصنيف الائتماني، ومخاطر انتشار الائتمان التي سوف يتم توضيحها في الآتي (Khatywa, 2009:8-9)

1 - مخاطر التخلف عن السداد: هي المخاطر الناتجة من عدم قيام المدين أو المقرض بسداد الدين المستحق عليه بسبب عدم قدرته أو لديه القدرة لكن لا يرغب في ذلك، ويمكن أن تكون مخاطر عدم سداد الدين المستحق كاملة في حالة عدم سداد أي مبلغ من السند، أو تكون جزئية إذا تم سداد جزء من الدين.

2 - مخاطر خفض التصنيف: هي المخاطر التي تحدث بسبب قيام المنظمات الإحصائية المعترف بها بتخفيض تصنيفها الائتماني المستحق للمصدر بناء على تقييم قوة الدخل الحالي للمصدر مقابل قدرته على سداد الديون المستحقة عليه عندما يحين موعدها.

3 - مخاطر انتشار الائتمان: هي المخاطر الناتجة عن الزيادة في الفارق للسعر المرجعي على الدين القائم والذي يكون متعلقاً برد فعل الأسواق المالية.

ثالثاً: أسباب نشوء المخاطر الائتمانية (Causes of Credit Risk)

تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لأحداث وتغيرات تكون غير متوقعة وسببها الرئيس هو عدم القدرة أو التقصير من جانب العميل على الدفع والعجز الكلي، وهذا له تأثير في المصرف وسمعته المصرفية وبالتالي يؤثر سلباً على معاملاته المالية، وكذلك عدم تماثل المعلومات بين الدائن والمدين هي إحدى أسباب نشوء المخاطر الائتمانية، ويقصد بعدم تماثل المعلومات أن أحد أطراف العقد يمتلك معلومات أكثر من الطرف الآخر. وإن عدم التزام المقترض بأخلاقيات العقد المبرم مع المقرض، يعبر عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالامتناع عن تسديد مستحقات الدين ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساساً بالظروف الاقتصادية (عزيزة، 2011: 403).

كما بين كل من Koch & Scot بأن هناك عدداً من المصادر التي تؤدي إلى حدوث المخاطر الائتمانية من أهمها (Koch & Scot, 2005:122).

- 1 - نقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية.
- 2 - المصارف التي تكون محافظها الائتمانية في حالة نمو تواجه مخاطر ائتمانية عالية.
- 3 - ضعف في التحليل الائتماني والإجراءات.

رابعاً: قياس المخاطر الائتمانية (Credit Risk Measuring)

قياس مخاطر الائتمان يعتمد على مؤشرات القياس الدقيقة التي تساعد في إدراك تلك المخاطر والتحكم بها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى درجة، وتتمثل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية بالآتي (الجبوري، 2021: 36)

- 1 - بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- 2 - بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم ربع سنوي مع تسهيلات دون ضمان عيني.

فضلاً عن تلك المؤشرات هناك مقاييس تعتمد على نسب التحليل المالي التي يمكن الاستعانة بها لغرض معرفة حجم المخاطر الائتمانية وتتمثل بالآتي:

المخاطر الائتمانية = صافي أعباء القروض/ إجمال القروض

المخاطر الائتمانية = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض

كما توجد نماذج قياس حديثة لقياس مخاطر الائتمان والتي تهدف إلى قياس المخاطر الائتمانية والتنبؤ بالفشل المالي للمصارف ومنها: (كريم، 2019: 242)

✓ نموذج (Sherrod) : يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال تصنيف القروض إلى خمس فئات بحسب درجة المخاطر، ويمثل Z مؤشر المخاطر التي يتم بموجبها تصنيف مخاطر الزبون طالب القرض وذلك ضمن فئة من بين الفئات الخمس الرئيسية وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (٢) مقاييس مخاطر الائتمان

التسلسل	فئة القروض	مؤشرات المخاطرة
1	فئة اولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$25 \leq Z$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 \leq Z < 25$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 \leq Z < 20$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$-5 \leq Z < 5$
5	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	$-5 \geq Z$

المصدر: كريم ، عقيل دخيل، (2019) . قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها بالتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (9) ، العدد (2) ، ص ٢٤٢.

ويلاحظ من الجدول (2) أن Z مؤشر لقياس جودة القروض الذي يسير باتجاه معاكس لا باتجاه المخاطرة، ويعني أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة التي تكون متصلة بالقروض.

المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية

خلال هذه الدراسة تم اختيار 10 مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وسيتم عمل التحليل المالي لمتغيرات الدراسة طبقاً لمؤشرات هيكل رأس المال من حيث نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات (حقوق الملكية) ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات (المديونية) ، أما مؤشرات المخاطر الائتمانية فسيتم تحليلها من خلال مخصص القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض وكذلك القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في المصارف عينة الدراسة وللمدة من (2011_2020) .

$$\text{حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات} \times 100 \%$$

١- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس المال الذي يمتلكه في تمويل أو تغطية أصوله، في حال تعرض المصرف إلى خسائر في موجوداته، وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة فأنها تدل على أن المصرف يحقق حماية أفضل للمودعين وهذا ما يرغب تحقيقه البنك المركزي، لكن ارتفاع هذه النسبة يؤثر على مصالح أصحاب الملكية لأنه يسبب انخفاض العائد على رأس المال الممتلك. ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية. (سدخان، 2021: 3)

الجدول (3) تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف

عينة الدراسة

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف بغداد	%16	%16	%17	%16	%18	%24	%24	%24	%24	%20	%20
المصرف التجاري	%55	%49	%59	%27	%70	%67	%63	%64	%60	%50	%56
مصرف الشرق	%21	%23	%26	%45	%41	%43	%36	%33	%38	%40	%35
مصرف الاستثمار	%36	%31	%36	%51	%51	%50	%49	%47	%49	%46	%45
مصرف المتحد	%38	%44	%45	%58	%55	%57	%57	%59	%50	%43	%51
المصرف الأهلي	%57	%46	%31	%43	%45	%50	%47	%49	%41	%34	%44
مصرف الائتمان	%34	%31	%33	%46	%49	%60	%66	%63	%57	%56	%50
مصرف الخليج	%33	%35	%39	%56	%50	%40	%53	%54	%56	%60	%48
مصرف الموصل	%34	%47	%47	%76	%72	%65	%66	%64	%65	%68	%60
مصرف المنصور	%40	%61	%35	%32	%27	%26	%22	%19	%19	%22	%30

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

التجاري

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أن هناك تطوراً في رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة وخاصةً بعد عام ٢٠١٤ ويعود السبب في ذلك إلى قيام المصارف التجارية برفع مبلغ رأس مالها بحسب التوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي في سنة 2014 الذي نص على أن لا يقل مبلغ رأس المال للمصارف عن 250 مليار دينار. ويلاحظ أن أغلب المصارف عينة الدراسة تعتمد على التمويل الذاتي أو التمويل الداخلي في تمويل نشاطاتها، وهذا يدل على أن المصارف تحقق حماية وأماناً للزبائن. ولكن هذا المؤشر يعد غير جيد، لأن المصارف لا تتعامل بشكل رئيس مع الأموال الخاصة وإنما على أموال الآخرين بعكس المؤسسات غير مالية.

إذ سجل مصرف الموصل للتمويل أعلى نسبة في رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) في المتوسط من بين المصارف عينة الدراسة وقدرها 60 %، وان نسبة حقوق الملكية بالنسبة لمصرف الموصل للتمويل سجلت ارتفاعاً مستمراً خلال مدة الدراسة وهذا يعني أن المصرف اعتمد على رأس ماله في تمويل موجوداته. وأعلى نسبة سجلها في عام 2014 إذ كانت 76 % وهذا الارتفاع الملحوظ ليس نتيجة قرار البنك المركزي فقط وإنما نتيجة الحرب وتعرض أغلب فروع المصرف إلى التخريب والضياع في موجوداته وهذا ما جعل المصرف يتوجه لتحقيق أكبر قدر من رأس المال الممتلك لتمويل موجوداته لغرض تعويض انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجية.

أما أدنى نسبة لحقوق الملكية بالمتوسط فكانت 20 % سجلها مصرف بغداد على الرغم من أن مصرف بغداد سجل تزايداً في هذه النسبة خلال مدة الدراسة إلا أن هذه الزيادة كانت بمعدلات صغيرة جداً. إذ تراوحت بين أقل نسبة سجلها المصرف عام 2011 قدرها 16 % وأعلى نسبة قدرها 24% خلال الأعوام، 2016 2018،

2017، 2019 وهذا يعني أن المصرف يعتمد على موارد التمويل الخارجي في تمويل موجوداته أكثر من اعتماده على رأس ماله، ثم تعود نسبة حقوق الملكية للانخفاض في 2020 لتسجل نسبة قدرها 20 %.

وقد سجل كل من مصرف الائتمان والخليج نسبة ملكية متقاربة بالمتوسط، بالنسبة لمصرف الائتمان كانت نسبة التمويل بالملكية في نمو غير مستقر خلال مدة الدراسة 2011_2020 وبلغت 50 % بالمتوسط وتراوحت ما بين أقل نسبة سجلها عام 2012 قدرها 31 % وأعلى نسبة عام 2017 وقدرها 66 % نتيجة زيادة احتياطات وأرباح المصرف غير الموزعة. بينما مصرف الخليج التجاري سجل نسبة 48% بالمتوسط ونلاحظ الزيادة المستمرة لنسبة التمويل بالملكية خلال مدة الدراسة فقد تراوحت ما بين 33 % كحد أدنى في عام 2011 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في النسبة خلال عام 2020 بلغ 60 % كحد أعلى نتيجة ارتفاع رأس المال المدفوع وما قبله من انخفاض في حجم الموجودات بسبب تراجع حساب الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى.

أما بخصوص المصرف التجاري والمصرف المتحد فقد سجل كل منهما نسبة في المتوسط 56 %، 51 % على التوالي إذ سجل المصرف التجاري أدنى نسبة عام 2014 بلغت 27 % نتيجة انخفاض احتياطات المصرف وارتفاع حجم الموجودات في هذا العام، بعد ذلك سجل ارتفاعا ملحوظا بلغ 70 % في عام 2015 بسبب تراجع التسهيلات الائتمانية التي أدت إلى انخفاض حجم الموجودات، بينما المصرف المتحد كانت نسب التمويل بالملكية لديه متزايدة إلى متذبذبة وأقل نسبة سجلها المصرف خلال مدة الدراسة كانت عام 2011 بلغت 38 % أما أعلى نسبة سجلها المصرف فقد كانت في عام 2018 بلغت 59 % نتيجة تراجع حساب الأرصدة

تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

النقدية لدى المصارف الأخرى الذي أدى إلى ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك وانخفاض حجم الموجودات.

وفيما يخص المصرف الأهلي ومصرف الاستثمار فقد كانت النسبة لهما متقاربة في المتوسط فقد سجل المصرف الأهلي نسبة تمويل بالملكية بلغت 44 % والنسب التي سجلها خلال مدة الدراسة كانت متقاربة وهذا يعني أن المصرف عمل على رفع مستوى نسبة التمويل الخارجي بنسبة تكون مقاربة لزيادة في رأس المال الممتلك من خلال رفع نسبة الأموال المودعة والاقتراض الطويل الأجل، وأدنى نسبة سجلها المصرف في عام 2013 بلغت 31 % وأعلى نسبة بلغت 57 % في عام 2011، بينما سجل مصرف الاستثمار نسبة بلغت 45 % في المتوسط وكانت النسبة لدى مصرف الاستثمار في تزايد متذبذب إذ سجل أدنى نسبة خلال مدة الدراسة عام 2012 بلغ قدرها 31 % أما أعلى نسبة فكانت في العامين 2014، 2015 بلغ قدرها 51 % بسبب الزيادة في رأس المال المدفوع وزيادة الاحتياطيات لدى المصرف خلال هذه الأعوام.

وسجل كل من مصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور نسبة ملكية بالمتوسط بلغت 35 %، 30 % على التوالي إذ كانت النسبة لدى مصرف الشرق في نمو غير مستقر ابتداء من 2014 وكانت الزيادة متذبذبة إذ انتقلت النسبة من 21 % في عام 2011 إلى 45 % في عام 2014 نتيجة الزيادة الحاصلة في احتياطيات المصرف، لكنها بعد هذه الزيادة سجلت انخفاضا ملحوظا خلال الأعوام التالية حتى بلغت النسبة 40 % خلال عام 2020 بسبب انخفاض حجم الموجودات نتيجة تراجع حساب الرصيد النقدي لدى البنك المركزي، أما في مصرف المنصور فكان العكس تماما مع المصارف الأخرى إذ كانت نسبة التمويل بالملكية في تراجع مستمر وملحوظ خلال مدة الدراسة بلغت أعلى نسبة سجلها المصرف 61 % عام 2012 أما أدنى نسبة فكانت خلال العامين 2018، 2019 بلغت 19 % وكان هذا التراجع بالنسبة

يعود لرفع نسبة التمويل الخارجي بنسبة تتقارب من زيادة رأسي المال الممتلك نتيجة الجهود التي بذلها المصرف لغرض تحقيق النمو في مصادر التمويل الخارجي.

2 - نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة درجة اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل موجوداته، وعند ارتفاع هذه النسبة فهي دلالة على زيادة المخاطر التي يتعرض لها مالكو المصرف والجهات المقترضة أيضا. ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية (Shrestha, 2010: 52)

$$\text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100 \%$$

جدول (٤) تحليل نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف بغداد	%84	%84	%83	%84	%82	%76	%76	%76	%76	%80	%80
المصرف التجاري	%45	%51	%41	%37	%30	%33	%37	%36	%40	%50	%40
مصرف الشرق	%79	%77	%73	%55	%58	%57	%64	%67	%62	%62	%65
مصرف الاستثمار	%64	%69	%64	%48	%49	%50	%51	%53	%51	%54	%55
مصرف المتحد	%62	%56	%55	%51	%45	%43	%43	%41	%50	%57	%50
المصرف الأهلي	%43	%54	%69	%57	%55	%50	%53	%51	%59	%66	%56
مصرف الائتمان	%66	%69	%67	%57	%51	%39	%34	%37	%43	%44	%51
مصرف الخليج	%67	%65	%63	%58	%60	%60	%47	%46	%44	%40	%55
مصرف الموصل	%66	%53	%53	%24	%28	%35	%34	%35	%34	%32	%39
مصرف المنصور	%60	%39	%65	%69	%73	%74	%78	%81	%81	%78	%70

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن نسبة التمويل بالدين في تراجع خلال مدة الدراسة لبعض المصارف نتيجة عدة أسباب منها قرار البنك المركزي برفع مبلغ رؤوس الأموال للمصارف، إذ أدى ذلك إلى زيادة حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجي، وكذلك الأوضاع التي مرّ بها العراق من حروب خلال عام 2014 ولغاية عام 2016 أدت إلى سحب مبالغ كبيرة من المصارف ومن ثم جائحة كورونا، وكانت نسبة التمويل بالدين في وضع مختلف من مصرف لآخر. إذ سجل مصرف بغداد أعلى نسبة في المتوسط بلغت 80 % والذي يمثل المصرف الأكثر استخداماً للتمويل الخارجي من بين المصارف عينة الدراسة، وهذا يعرضه إلى مستوى عالٍ من المخاطر كونه اعتمد على نسبة كبيرة من الديون في تمويل موجوداته، وعلى الرغم من تراجع نسبة التمويل فيه ابتداءً من عام 2015 إلا أن المصرف استطاع أن ينوع في مصادر تمويله لغرض تعويض النقص في أموال الدين عن طريق قيام المصرف بالاقتراض طويل الأجل الذي عزز ثقة المتعاملين وكذلك ثقة الجهات المقرضة لكون المصرف من أقدم المصارف التجارية وأكبرها في العراق ويمتلك مركزاً مالياً قوياً.

بينما سجل مصرف الموصل للتمويل أدنى نسبة في المتوسط بلغت 39 % ويلاحظ أن نسبة الدين في حالة تناقص خلال مدة الدراسة إذ سجل أدنى نسبة خلال عام 2014 بلغت 24 % بسبب انخفاض مصادر التمويل الخارجي، نتيجة سيطرة داعش على مدينة الموصل وتوقف عمل المصرف، وأعلى نسبة سجلها المصرف خلال عام 2011 بلغت 66 %. وكذلك المصرف التجاري فقد سجل نسبة منخفضة بالمتوسط بلغت 40 % وأيضاً كانت نسبة التمويل بالدين للمصرف في حالة تراجع وكانت النسبة متذبذبة خلال مدة الدراسة إذ سجل المصرف أدنى نسبة في عام 2015 بلغت 30 % بينما سجل أعلى نسبة في عام 2012 وبلغت 51 % وسبب النقص الحاصل في النسبة خلال مدة الدراسة يرجع لزيادة حجم الموجودات بشكل

أكبر من حجم مصادر التمويل الخارجي، ولم يلجأ المصرف إلى أي نوع من الاقتراض خلال مدة الدراسة.

وقد سجل كل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الاستثمار نفس النسبة بالمتوسط إذ بلغت 55 % وكانت نسبة الدين لمصرف الخليج في معدلات متناقصة ومتذبذبة خلال مدة الدراسة إذ تراوحت بين أعلى نسبة سجلها المصرف خلال عام 2011 بلغت 67 % وأدنى نسبة في عام 2020 بلغت 40 %، نتيجة الزيادة في حجم الموجودات بنسبة أكبر من حجم الديون وكان اعتماد المصرف على القروض طويلة الأجل في تمويل استثماراته، بينما كانت نسبة التمويل بالدين لدى مصرف الاستثمار في حالة تراجع وغير مستقرة خلال مدة الدراسة إذ سجل أدنى نسبة خلال عام 2014 بلغت 48 % بسبب زيادة حجم الموجودات خلال هذا العام بنسبة تفوق حجم الديون ويذكر أنه سجل أعلى نسبة من الديون في العام 2012 بلغت 69 % نتيجة ارتفاع مصادر التمويل الخارجي للمصرف.

أما بخصوص مصرف المتحد ومصرف الائتمان فقد سجلا نسبة متقاربة بالمتوسط بلغت 50 %، 51 % على التوالي، فيما يخص مصرف الائتمان كانت نسبة التمويل خلال مدة الدراسة في حالة تراجع إذ تراوحت ما بين أدنى نسب سجلها عام 2018 بلغت 41 % بسبب انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجي وأعلى نسبة في عام 2011 بلغت 62 % بسبب زيادة حجم الديون بنسبة تفوق حجم الموجودات وكان اعتماد المصرف على القروض القصيرة الأجل خلال مدة الدراسة، أما مصرف الائتمان فنلاحظ أيضا النسبة في حالة تراجع غير مستقر، إذ سجل المصرف أدنى نسبة خلال عام 2017 بلغت 34 % نتيجة انخفاض حجم مصادر التمويل الخارجي وخاصة الودائع بينما سجل أعلى نسبة خلال مدة الدراسة كانت عام 2012 بلغت

69 % وكان اعتماد المصرف على القروض القصيرة أيضا وبنسب معتدلة ولم يلجأ إلى القروض الطويلة الأجل خلال مدة الدراسة.

وسجل كل من المصرف الأهلي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور نسب دين في المتوسط بلغت 56% ، 65% ، 70% على التوالي، ويلاحظ أن المصرف الأهلي في حالة زيادة مستمرة في نسبة الدين خلال مدة الدراسة تراوحت ما بين 43% في عام 2011 كحد أدنى و66% في عام 2020 كحد أعلى وهذه الزيادة المستمرة وهي نتيجة نمو مصادر التمويل الخارجية في المصرف فضلا عن لجوئه إلى القروض طويلة الأجل. أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل نسبة دين تراوحت ما بين 55% كحد أدنى في عام 2014 بسبب زيادة موجودات المصرف مع انخفاض أموال الدين و79% كحد أعلى خلال عام 2011 نتيجة زيادة مصادر التمويل الخارجية للمصرف في هذا العام.

وبخصوص مصرف المنصور نلاحظ الزيادة المستمرة في نسبة التمويل بالدين إذ سجل أدنى نسبة بلغت 39% في عام 2012 ليسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا إذ سجل أعلى نسبة خلال العامين 2018، 2019 بلغت 81% وكانت هذه الزيادة نتيجة النمو في مصادر التمويل الخارجية وبخاصة الودائع وان المصرف خلال مدة الدراسة كان يعتمد على القروض قصيرة الأجل وبنسب معتدلة ولم يلجأ إلى المصادر الطويلة الأجل بسبب كفاية مصادره الخارجية في تمويل استثماراته.

3 - نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض: يمثل هذا المؤشر الأموال التي يقوم المصرف باستقطاعها من الأرباح المتحققة خلال أنشطته، لغرض مواجهة الخسائر المتوقعة نتيجة عدم قدرة المقترضين من الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وهي إحدى الطرائق التي تستخدمها إدارة المصرف لتقليل أو الحد من مخاطر الائتمان، وعند ارتفاع هذا المؤشر فهذا يدل على تقليل مخاطر الائتمان، ويمكن قياسها بالمعادلة التالية (الإبراهيم، 2021 : 81).

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض × 100

الجدول (5) تحليل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض للمصارف

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف بغداد	%11.6	%12.3	%8.2	%7.5	%12.7	%12.8	%17.9	%16.7	%20.6	%30.9	%15.1
المصرف التجاري	%8.3	%3.4	%2.8	%3.1	%4	%4.6	%7.7	%9.1	%9.8	%12.8	%6.6
مصرف الشرق	%5	%5.2	%5	%5.5	%6.9	%7.4	10.4 %	%10	12.5 %	%20.4	%8.8
مصرف الاستثمار	%2.3	%6.7	%5.1	%9.9	%13.3	%17.5	15.3 %	%12.9	%24.4	%33.4	%14
مصرف المتحد	%7.3	%9.8	%8.7	%11.7	%18	%21.4	21.8 %	21.5 %	%15.2	%22.5	%15.8
المصرف الأهلي	%7.6	%7.2	%6.5	%11.5	%12.8	%14.7	%26.3	14.6 %	%10.4	6.7 %	%11.8
مصرف الائتمان	%6.5	%7.7	%2.8	%4.3	%3.6	%7.6	%5.8	%5.6	%4.4	4.3 %	%5.3
مصرف الخليج	%18	%4.3	%3.8	%3.6	%4.9	%4.8	%8.4	%10	%11.8	13.5 %	%8.3
مصرف الموصل	%5.9	%3.1	%6	%7.9	%9.9	%10.7	%9.9	%19.9	%23.7	%41.9	%13.9
مصرف المنصور	%5.8	%7.1	%3.8	%6.3	%11.9	%11.8	%11.1	%8.4	%11	10.4 %	8.8 %

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف

التجارية

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن أعلى نسبة من مخصص الديون المشكوك في تحصلها قد سجلت في المتوسط وهي من نصيب مصرف المتحد مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة خلال مدة الدراسة بلغت 15.8 %، وهذا نتيجة زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف وبنسبة مرتفعة قياساً بالنسبة المعيارية التي وضعها البنك المركزي والبالغة 75 %، وهذا يعني أنه إذا كان المصرف غير قادر على تحصيل قروضه الممنوحة كافة فإنه سيواجه مخاطر ائتمانية أقل من المصارف الأخرى عينة الدراسة، ودلالة ارتفاع هذه النسبة يكون إيجابياً على أداء المصرف لأن ارتفاع نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض تقلل من المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف، أما أدنى نسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها فسجلها المتوسط للمصارف عينة الدراسة وللمدة المذكورة التي كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي إذ سجل نسبة بالمتوسط بلغت 5.3 % وهذا يعني أن المصرف أكثر عرضة لمخاطر الائتمان مقارنة بالمصارف عينة الدراسة وهذا ما يجعل المصرف يواجه مشكلات مالية في حال تعرض المصرف لعدم سداد قروضه الممنوحة كافة وان مصرف الائتمان سجل أدنى نسبة للمخصص خلال مدة الدراسة كانت في عام 2013 بلغت 2.8 %.

أما بخصوص مصرف بغداد ومصرف الموصل للتنمية فقد سجل كل منهما نسبة في المتوسط بلغت 15.1، 13.9 على التوالي، ونلاحظ أن نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض كانت في حالة ارتفاع متذبذب خلال مدة الدراسة بالنسبة لمصرف بغداد تراوحت بين أدنى نسبة بلغت 7.5 % في عام 2014 وبين أعلى نسبة للمخصص بلغت 30.9 خلال عام 2020. في حين كانت النسبة التي سجلها مصرف الموصل خلال مدة الدراسة في حالة ارتفاع ملحوظ ولا سيما

خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، إذ سجل أعلى نسبة من المخصص بلغت 41.9 خلال عام 2020 أما أدنى نسبة فبلغت 3.1 خلال عام 2012 . وسجل كل من مصرف الشرق الأوسط ومصرف المنصور النسبة نفسها من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المتوسط إذ بلغت 8.8 % وكذلك سجل مصرف الخليج التجاري في المتوسط نسبة للمخصص كانت مقاربة للمصرفين السابقين إذ بلغت 8.3 %، وكانت النسبة لمصرف الشرق متذبذبة وغير مستقرة خلال مدة الدراسة؛ إذ سجل أدنى نسبة بلغت 5 % خلال العامين 2011، 2013 وأعلى نسبة سجلها بلغت % 20.4 خلال عام 2020، بينما سجل مصرف المنصور أعلى نسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بلغت 3.8 % في عام 2013 وهذا يعني أن المصرف خلال هذه السنة واجه أعلى مستوى من مخاطر الائتمان وأدناها كانت في عام 2015 بلغت 11.9 % .

وبلغت نسبة المخصص للديون المشكوك فيها بمصرف الخليج التجاري في تحصيله لها في حالة تباين خلال مدة الدراسة وسجل أدنى نسبة بلغت 3.6 % في عام 2014 وهذا يدل على أن أعلى مستوى من مخاطر الائتمان يتعرض لها المصرف مقارنة بالسنوات الأخرى التي تتم دراستها. وقد سجل المصرف التجاري نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى إجمالي القروض بلغت 6.6 % في المتوسط وكانت النسبة خلال مدة الدراسة في حالة ارتفاع متذبذبة وتراوح ما بين ادنى نسبة سجلها المصرف بلغت 2.8 % خلال عام 2013 وأعلى نسبة بلغت 12.8 خلال عام 2020 وهذا يعني أن المصرف التجاري يتعرض لمخاطر ائتمانية مرتفعة خلال مدة الدراسة. وبخصوص مصرف الاستثمار والمصرف الاهلي فقد سجل كل منهما نسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى إجمالي القروض

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة
في المتوسط بلغت 14%، 11.8% على التوالي ويلاحظ ان نسبة المخصص
لمصرف الاستثمار في حالة ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة وان اعلى مستوى من
مخاطر الائتمان تعرض لها المصرف كانت في عام 2011 إذ كانت نسبة
المخصص منخفضة في ذلك العام بلغت 2.3%، بينما أعلى نسبة من المخصص
سجلها المصرف بلغت 33.4% خلال عام 2020 وهذا يعني أن أقل نسبة من
المخاطر الائتمانية يتعرض لها المصرف مقارنة بالسنوات السابقة خلال مدة الدراسة.
في حين المصرف الاهلي كانت النسبة لديه غير مستقرة اذ سجل ادنى نسبة
لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بلغت 6.5% خلال عام 2013 بينما
أعلى نسبة للمخصص قد سجلها المصرف خلال مدة الدراسة بلغت 26.3% وكانت
خلال عام 2017.

4 – نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: يمثل هذا المؤشر القروض
المتعثرة التي بلغ وقت استحقاقها ولم يتم تسديدها لصالح المصرف خلال مدة زمنية
معينة، وتؤثر هذه القروض المتعثرة سلباً على أداء المصرف لذلك تحاول تقليلها إلى
أدنى مستوى، وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة مخاطر الائتمان التي يواجهها
المصرف، ويمكن قياس نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من خلال
المعادلة التالية (العتار، 2020 : 73).

$$\text{القروض المتعثرة} / \text{إجمالي القروض} \times 100$$

جدول (6) تحليل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
مصرف بغداد	%21	%26	%16	%21	%25	%32	%30	%51	%27	%13	%26
المصرف التجاري	%10	%5	%8	%13	%16	%16	%20	%22	%17	%23	%15
مصرف الشرق	%1	%1	%2	%2	%4	%3	%4	%7	%13	%17	%5
مصرف الاستثمار	%3	%2	%2	%2	%3	3%	%2	%2	%4	%4	%3
مصرف المتحد	%2	%2	%3	%6	%14	%29	%19	%15	%14	%19	%12
المصرف الأهلي	%18	%16	9%	%11	%14	%23	%60	%27	%16	%20	%21
مصرف الائتمان	%8	%12	%4	%7	%8	%12	%13	%13	%11	%10	%10
مصرف الخليج	%13	%5	%9	%14	%16	%14	%22	%30	%19	%15	%16
مصرف الموصل	%2	%1	%3	%24	%2	%22	%108	%56	%10	%16	%24
مصرف المنصور	%12	%7	8%	%7	%10	%6	%5	%4	%4	%8	%7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية

من خلال الجدول (6) يمكن أن نلاحظ أعلى نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قد سجلها المتوسط خلال مدة الدراسة كانت نصيب مصرف بغداد إذ بلغت 26 % وهذا يعني أن مصرف بغداد هو أكثر المصارف عينة الدراسة معرض لمخاطر الائتمان لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة القروض المتعثرة التي لم يتم تحصيلها في وقت استحقاقها وبالتالي تؤدي إلى مخاطر ائتمانية للمصرف تؤثر سلباً

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

على أدائه، وإن أعلى نسبة سجلها المصرف بلغت 51 % في عام 2018، أما أدنى نسبة سجلها المصرف فقد بلغت 13 % في عام 2020.

أما أدنى نسبة سجلها المتوسط للقروض المتعثرة قياسا بالمصارف الأخرى عينة الدراسة فقد سجلها مصرف الاستثمار وبلغت 3 % ويعني انخفاض مخاطر الائتمان لدى هذا المصرف وهذا السبب يعود إلى الإدارة الجيدة في منح الائتمان، ويلاحظ أن هذه النسبة شبه مستقرة خلال مدة الدراسة لهذا المصرف وقد انحصرت ما بين 2 % إلى 4 %.

وإن أعلى مستوى لمؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قياسا بالمصارف الأخرى عينة الدراسة وللسنوات المدروسة كافة قد تحقق في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في عام 2017 بلغ 108 % وهذا يعني ارتفاع مخاطر الائتمان لدى المصرف بنسبة عالية جدا والسبب يعود إلى عدم قدرة المصرف على تحصيل مبالغ القروض الممنوحة نتيجة الحرب في تلك الفترة واحتلال بعض المناطق التي تقع فيها فروع المصرف من قبل الإرهابيين الأمر الذي أدى إلى توقف الحياة الاقتصادية وعدم قدرة المقترضين على تسديد التزاماتهم لصالح المصرف، كما حقق المصرف نفسه أدنى مستوى لمؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في عام 2012 بلغ 1 % خلال مدة الدراسة وهذا يدل على انخفاض مخاطر الائتمان في المصرف مما ينعكس إيجابيا على أدائه خلال تلك الفترة.

وبخصوص المصرف التجاري ومصرف الخليج التجاري فكل منهما حقق نسبة مقارنة بالمتوسط إذا بلغت 15%، 16% على التوالي، ويلاحظ أن هناك ارتفاعا تدريجيا خلال سنوات الدراسة لمستوى مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف التجاري، وكانت أعلى نسبة قد سجلها بلغت 23 % في عام 2020 أما

أدنى نسبة فبلغت 5 % في عام 2012 خلال مدة الدراسة. كما سجل مصرف الخليج التجاري أعلى نسبة بلغت 30 % في عام 2018 وأدنى نسبة قد بلغت 5 % في عام 2012 أيضا ويلاحظ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري كانت متذبذبة وغير مستقرة خلال مدة الدراسة.

أما مصارف المنصور والائتمان والمتحد فقد سجلت نسبة في المتوسط بلغت 7%، 10%، 12% على التوالي، ويلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمصرف المنصور ومصرف الائتمان شبه مستقرة أي عدم تسجيل ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغت أعلى نسب لمصرف المنصور 12 % في عام 2011 وأدنى نسبة فقد بلغت 4 % في العامين 2018 2019 أما مصرف الائتمان فقد سجل أعلى نسبة بلغت 13 % في العامين 2018، 2017 وأدنى نسبة كانت في عام 2013 إذ بلغت 4 %، وهذا يعني أن مخاطر الائتمان لدى هذه المصارف تكون منخفضة. وفيما يخص مصرف المتحد فقد سجل نسبة منخفضة للقروض المتعثر إلى إجمالي القروض خلال السنوات الأربع الأولى من سنوات الدراسة إلا أنها ازدادت خلال السنوات التالية ابتداء من عام 2015، وكانت أعلى نسبة سجلها المصرف في عام 2016 إذ بلغت 29 % في حين أدنى نسبة بلغت 2 % في العامين 2012، 2011. وكذلك سجل مصرف الشرق الأوسط نسبة منخفضة في المتوسط بلغت 5 % ويلاحظ أن النسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف خلال مدة الدراسة كانت منخفضة إلا أنها ازدادت في السنوات الأخيرة، وبلغت أعلى نسبة سجلها المصرف 17 % في عام 2020 ، وبخصوص المصرف الأهلي فقد سجل نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في المتوسط بلغت 21% ويلاحظ أن النسبة غير مستقرة ومتذبذبة بين ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة وكانت أعلى نسبة سجلها المصرف في عام 2017 وقد بلغت 60 % بينما أدنى نسبة بلغت 9 % في عام في عام 2013 .

الاستنتاجات :

- 1- وجود علاقة عكسية لهيكل رأس المال متمثلة بحقوق الملكية ومخاطر الائتمان، أي كلما امتلك المصرف نسبة كافية من رأس المال الممتمك قلل من تعرضه لهذه المخاطر لأنه يعد حاجزا واقيا في حال تعرض المصرف لمخاطر الائتمان.
- 2- وجود علاقة طردية لهيكل رأس المال متمثلا بالديون ومخاطر الائتمان أي كلما كانت نسبة الديون عالية لدى المصرف يجعله يواجه مخاطر ائتمانية عالية، وهذا يعني المصارف التي يكون هيكل رأسمالها مكونا من التمويل الخارجي (الديون) تكون معرضة لمخاطر الائتمان أكثر من التي يكون اعتمادها على التمويل الداخلي.
- 3- اعتماد المصارف التجارية عينة الدراسة على هيكل رأس مال متوازن نسبيا من التمويل الداخلي والخارجي يجعل المخاطر الائتمانية منخفضة لبعض المصارف.
- 4- هناك اختلاف بين تركيبة التمويل بين المصارف والمؤسسات الأخرى غير مالية، والاختلاف يتمثل بكون المصارف التجارية وجدت أساسا لتكون منشآت ذات رافعة مالية عالية على عكس المنشآت غير المالية.
- 5- تمارس المصارف التجارية سياسة تحوط لمواجهة المخاطر الائتمانية بصورة متباينة وهي لا تمنع من حدوث التعثر المالي لها في المستقبل وترجع أغلب الأسباب إلى الظروف الاقتصادية والأزمات المالية.

التوصيات:

- 1 - العمل على زيادة رأس المال لدى المصارف بشكل يلائم التوسع في منح الائتمان لغرض تغطية بعض المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
- ٢- دعم وتطوير الرقابة المصرفية بمستوياتها كافة واتخاذ الاجراءات اللازمة لأن العمل المصرفي لايزال يعاني من الاخطاء والمخاطر.
- ٣- على المصارف التجارية أن تطور إدارة المخاطر المصرفية والتي من مهامها قياس المخاطر ومعالجتها من خلال تطبيق المبادئ الخاصة بإدارة المخاطر.
- ٤- يجب على إدارة المصارف التجارية أن تعمل على وفق سياسة اقتراضية معتدلة، أي تعمل على تحقيق التوافق ما بين رغبتها في الحصول على العائد ومدى قدرتها على تحمل المخاطر المصاحبة له.
- ٥- ضرورة استعانة المصارف التجارية بمؤشرات النسب المالية لقياس حجم المخاطر الائتمانية لأنها أكثر دقة في استخراج حجم المخاطر نظرا لارتباطها بصورة مباشرة بمتغيرات منح الائتمان.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. إبراهيم، سلمى جذلان خليل، (2021)، دور الرقابة المصرفية في الحد من الديون المتعثرة والمعدومة في العراق للمدة 2008-2018، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٢. الجبوري، عادل حميد، (2021)، تأثير الحجم مخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للأسهم العادية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٣. الحناوي، محمد صالح، (2004)، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية للمؤسسات " دار الجامعات المصرية للنشر والتوزيع ومصر.
٤. سدخان، فاطمة علي محمد، (2021)، أثر الهيكل المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٥. السريايوي، حسام كامل، (2014)، أثر تركيبة هيكل رأس المال في تحديد قيمة الشركة بإطار نظريتي الإشارة والمبادلة، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٦. العامري، محمد علي إبراهيم، (٢٠١٠) "الإدارة المالية المتقدمة" الطبعة الأولى، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن
٧. عزيزة، بن سمينة، (2011)، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (12).

٨. العطار، زينب عبد العزيز، (2020)، استخدام نموذج PATROL لتقييم أداء عينة من المصارف الخاصة في العراق للمدة 2011-2018، رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٩. قندوز، عبد الكريم أحمد، (2020)، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، صندوق النقد العربي، معهد التدريب وبناء القرارات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
١٠. كريم، عقيل دخيل، (2019)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها بالتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (9)، العدد (2).
١١. النجار، عبد العزيز، (2007)، "أساسيات الإدارة المالية" المكتب العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Adeyemi Semiu Babatunde, Oboh Collins Sankay,(2011), Perceived Relationship between Corporate Capital Structure and Firm Value in Nigeria, International Journal of Business and Social Science.
2. Ali,Irfan, (2011), Determinants of Capital Structure: Empirical Investigation evidence from Pakistan.
3. Bas Tugba , (2012) ," Capital structure and debt maturity choices of firms in developing countries" , A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Faculty of finance, University London.

4. Damodaran aswath, (2007) , Valuing Financial Service Firms
5. Douglas K. Emery & John D. Finnerty, (1997), " Corporate Financial Management ", Prentice Hall, Inc. ,New Jersey, U.S.A.
6. Fabozzi, Frank J. & Pamela p. Peterson ,(2003) ,Financial Analysis. Published by john wiley sons,...., Hoboken jersey.
7. Gambacorta,L. & Shin, H.S ,(2016), Why bank capital matters for monetary policy. Journal of financial Intermediation .
8. Gitman, Lawrence, (2013), " Principles of managerial finance, 10th Edition.
9. Gropp,R.,Mosk, T.C,ongena.S. and wix, (2018), bank response to higher capital requirements: Evidence from a quasi-natural experimwnt. Swiss finance Institute research paper series.
10. Hainaut,D. ,Shen Y., & Zeng Y. ,(2018), How do capital structure and economic regime affect prices of banks equity and liabilities? Annals of operations rearch.
11. Jensen &William Hay, (2013) ," Detrminants of capital Strucure"
12. Khatywa ,Thembaletu . (2009).Mathematical Models of Credit Management and Credit Derivatives , A thesis in the

Department of Mathematics and Applied Mathematics ,
University of the Western Cape, December.

13. Koch W. Timothy & Macdonald S. Scott. (2005) , Bank
Management ,4th Edition, Thomson, South–Western.

14. Ramlall, Indranarian, (2009)," Determinants of Capital
Structure Among Non– Quoted Mauritian Firms under Specificity
of Leverage: looking for Amodified pecking order theory"
,Interatianig Research, Journal of Finance and Economic , issue
31.

15. Shrestha, A .(2010). A Study of Capital Structure
Management of Commercial Banks (With reference to NABIL
Bank Ltd, Himalayan Bank Ltd and Nepal Investment Bank Ltd.
(master's Thesis in Business Studies) . Tribhuvan University.

16. Spuchlakova , Erika, Valaskova , Katarina, Adamko, Peter,
(2015), The Credit Risk and its,Measurement, Hedging and
Monitoring, Procedia, Economics and Finance, Volume 24.

17. Van Horne J. & Wachowicz. (2009) ," Fundamentals of
Edin burgh Gate, England.

الملاحق

الملحق (1) إجمالي حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبلغ بالمليار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	اسم المصرف
278	273	266	260	282	268	292	291	207	139	مصرف بغداد
307	271	283	291	281	274	121	169	143	135	المصرف التجاري
264	267	267	270	272	267	307	202	187	137	مصرف الشرق
265	260	283	283	289	281	283	186	118	117	مصرف الاستثمار
303	303	303	297	301	321	316	338	310	274	مصرف المتحد
307	256	257	285	287	264	263	168	154	105	مصرف الألفي
293	297	313	315	306	301	290	197	175	151	مصرف الائتمان
307	306	314	320	317	409	455	303	149	118	مصرف الخليج
269	265	263	270	265	262	262	261	222	89	مصرف الموصل
286	279	297	290	287	288	281	280	250	109	مصرف المنصور

الملحق (2) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبلغ بالمليار)

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصرف بغداد	875	1300	1764	1827	1479	1200	1090	1113	1132	1419
المصرف التجاري	247	293	334	449	390	423	460	444	449	616
مصرف الشرق	668	818	774	683	630	633	784	800	658	647
مصرف الاستثمار	327	380	520	556	551	577	573	607	529	571
مصرف المتحد	655	706	754	543	581	526	519	515	604	699
مصرف الأهلي	184	337	542	615	592	576	603	524	632	893
مصرف الائتمان	444	561	602	625	612	513	476	497	522	527
مصرف الخليج	354	424	781	816	810	802	603	578	549	510
مصرف الموصل	258	472	560	348	365	410	409	409	410	397
مصرف المنصور	271	407	789	871	1075	1104	1316	1550	1461	1287

الملحق (3) إجمالي المطلوبات (الديون) للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبلغ بالمليار)

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصرف بغداد	735	1093	1473	1535	1216	917	824	846	859	1141
المصرف التجاري	112	150	138	164	115	141	168	160	177	309
مصرف الشرق	530	631	571	376	368	361	477	533	390	382
مصرف الاستثمار	210	259	334	268	270	288	290	323	269	306
مصرف المتحد	408	396	416	279	259	224	221	211	300	395
مصرف الأهلي	79	182	373	351	274	291	317	267	375	586
مصرف الائتمان	291	386	405	355	311	200	161	184	225	233
مصرف الخليج	235	275	489	470	485	484	282	263	242	203
مصرف الموصل	169	250	299	85	102	144	138	143	138	127
مصرف المنصور	162	157	508	601	787	816	1026	1253	1181	1000

تحليل مؤشرات هيكل راس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

الملحق (4) إجمالي القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبلغ بالمليون)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	اسم المصرف
141629	149602	161954	196579	195066	235718	226699	208184	137255	145657	مصرف بغداد
184042	383970	188692	221474	301550	344993	288100	285674	214344	87645	المصرف التجاري
94051	85136	104258	100252	126346	149924	187865	206777	197335	188825	مصرف الشرق
138827	146505	141059	118712	103401	123741	165468	244163	180567	126138	مصرف الاستثمار
361066	470664	341001	329052	272651	324228	429452	537759	383970	280013	مصرف المتحد
317598	168964	76828	102805	124683	184042	156327	115537	57493	49054	المصرف الأهلي
74765	80858	631316	624254	731782	151870	128980	192431	674271	105150	مصرف الائتمان
123743	129972	171492	204274	287550	280470	245481	214019	167382	67135	مصرف الخليج
128767	148447	27909	35296	172318	156906	165163	153688	202599	84020	مصرف الموصل
137915	142577	135256	131349	129972	128006	108902	93270	72573	69764	مصرف المنصور

الملحق (5) مخصص الديون المشكوك فيها للمصارف التجارية عينة الدراسة

(المبلغ بالمليون)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	اسم المصرف
43851	3093	30223	30302	25000	30000	17000	17000	17000	17000	مصرف بغداد
23651	37838	17200	17200	14000	14000	9000	8200	7300	7300	المصرف التجاري
19252	10724	10469	10507	9369	10428	10428	10428	10412	9509	مصرف الشرق
46427	35856	18273	18194	18194	16486	16486	12271	12271	3000	مصرف الاستثمار
81312	71939	73594	71939	58478	58478	50621	47121	37838	20563	مصرف المتحد
21460	17653	11284	27114	18333	23651	19167	7532	4155	3755	مصرف الأهلي
3227	3548	3548	3623	5559	5559	5559	5559	5219	6883	مصرف الائتمان
16486	15437	17200	17200	14000	14000	9000	8200	7300	12115	مصرف الخليج
53967	35252	31561	16060	18436	15621	13155	9295	6375	5010	مصرف الموصل
14479	15707	11444	14606	15437	15259	6864	3615	5216	4062	مصرف المنصور

الملحق (6) القروض المتعثرة للمصارف التجارية عينة الدراسة (المبلغ بالمليون)

اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مصرف بغداد	31208	36166	33610	477809	59363	62424	58873	43058	40000	17722
المصرف التجاري	8715	9654	21572	36228	54858	47585	44705	41853	63616	43236
مصرف العراق	1809	2539	3539	2343	6161	4240	4032	6837	10850	15576
مصرف الاستثمار	3602	2890	4719	3644	3150	2942	2467	25121	5146	5327
مصرف الهند	4473	6051	16462	24835	45556	80036	63751	51632	68070	70436
مصرف الأهلي	8828	9129	10328	17646	26310	29077	61893	21100	26532	62423
مصرف الامارات	8531	7991	7991	8664	12135	8488	8355	8085	9180	7446
مصرف الخليج	8814	8656	20084	34593	45041	39437	44705	51858	25317	18322
مصرف الموصل	1649	2384	3856	39970	3834	38344	38344	15762	14999	20429
مصرف الفصور	8190	5121	7763	7753	13118	7172	6151	4783	6055	9261